

The Role of Applying the Principle of Disclosure and Transparency in Improving the Financial Performance of Commercial Banks in Derna

Mohamed Boualhassia*

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Derna, Libya

دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة درنة

أ. محمد بوالحاسبة*

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة درنة، ليبيا

*Corresponding author: madonajeb1982@gmail.com

Received: April 30, 2026

Accepted: May 27, 2026

Published: June 05, 2026



Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study examines the role of applying the principle of disclosure and transparency in improving the financial performance of commercial banks in Derna, Libya. A descriptive-analytical methodology was adopted, whereby 90 questionnaires were distributed among employees of commercial banks in the city, with 87 valid responses retrieved, yielding a response rate of 96.7%. The findings revealed that the level of disclosure and transparency was high (mean = 4.34), and financial performance was also high (mean = 4.42). Simple regression analysis confirmed a statistically significant effect of disclosure and transparency on financial performance ($\beta = 0.492$, $p < 0.05$), accounting for 16.5% of the variance. Key recommendations include strengthening technological infrastructure, developing human capital, and simplifying banking regulatory frameworks.

Keywords: Financial Disclosure; Transparency; Financial Performance; Corporate Governance; Commercial Banks; Derna.

المخلص

يتناول هذا البحث دراسة دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة درنة – ليبيا. انطلق البحث من إشكالية رئيسية تتعلق بمدى إسهام الإفصاح والشفافية في رفع كفاءة الأداء المالي، وقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي أداة للدراسة، حيث وُزعت (90) استبانة على موظفي المصارف التجارية في المدينة، واسترجع منها (87) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة (96.7%). كشفت النتائج أن مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية جاء مرتفعاً بمتوسط (4.34)، فيما جاء مستوى الأداء المالي مرتفعاً بمتوسط (4.42). وأثبت تحليل الانحدار البسيط وجود أثر دال إحصائياً للإفصاح على الأداء المالي ($\beta = 0.492$, $p < 0.05$)، وفسر النموذج ما نسبته (16.5%) من التباين. وتوصل البحث إلى توصيات أبرزها: تعزيز البنية التكنولوجية للمصارف، وتطوير الكوادر البشرية، وتبسيط القوانين الناظمة للعمل المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المالي؛ الشفافية؛ الأداء المالي؛ حوكمة المؤسسات؛ المصارف التجارية؛ درنة.

1. الإطار المنهجي للدراسة

1.1 المقدمة

يُعدّ مبدأ الإفصاح والشفافية من أبرز ركائز الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الحديثة، نظراً لما يؤديه من دور محوري في تعزيز الثقة بين الإدارة وأصحاب المصلحة، وتحسين جودة القرارات المالية. وقد باتت متطلبات الإفصاح الواضح والدقيق عن المعلومات المالية وغير المالية من أهم العوامل المؤثرة في الأداء المؤسسي، لا سيما في البيئات التي تعاني من ضعف الرقابة والمساءلة.

وفي سياق مدينة درنة التي تشهد ظروفًا استثنائية في أعقاب إعصار دانيال عام 2023م، تتضاعف أهمية الإفصاح الكامل من المصارف التجارية عن المخاطر والخسائر الناجمة عن الكارثة وانعكاساتها على السيولة وجودة الأصول. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة.

1.2 مشكلة البحث

تتمحور المشكلة الرئيسية حول التساؤل الآتي: ما مدى إسهام تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة درنة؟ ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف محل الدراسة؟
- ما مستوى الأداء المالي (الكفاءة والفعالية والجودة) في هذه المصارف؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المالي؟
- ما أبرز المعوقات التي تحدّ من تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بصورة كاملة؟

1.3 أهمية البحث

الأهمية العلمية

- الإسهام في إثراء الأدبيات الاقتصادية والمحاسبية المتعلقة بالإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي الليبي.
- إيضاح العلاقة بين مبادئ الحوكمة الرشيدة والأداء المالي في بيئات ما بعد الأزمات والكوارث الطبيعية.
- توفير إطار نظري وتطبيقي يُسهم في توجيه الباحثين لدراسات مستقبلية في القطاع المصرفي.

الأهمية العملية

- مساعدة الإدارات العليا للمصارف على تطوير سياسات الإفصاح بما يحسّن مؤشرات الأداء المالي.
- تزويد صانعي القرار والجهات التشريعية بتوصيات عملية لتعزيز البيئة التنظيمية الداعمة للشفافية.
- دعم مسيرة إعادة الإعمار بمدينة درنة من خلال تعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

1.4 أهداف البحث

- التعرف على مفهوم الإفصاح والشفافية وأهميتهما في القطاع المصرفي.
- قياس مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية بمدينة درنة.
- دراسة أثر الإفصاح والشفافية على مؤشرات الأداء المالي (الكفاءة والفعالية والجودة).
- تحديد المعوقات التي تواجه تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية في البيئة المصرفية الليبية.
- تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المالي.

1.5 فرضيات البحث

بناءً على مشكلة البحث وأهدافه، تُصاغ الفرضيتان الآتيتان:

- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة درنة.
- الفرضية الفرعية: يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية تأثيراً إيجابياً دالاً إحصائياً على مؤشرات الأداء المالي (الكفاءة والفعالية والجودة).

1.6 حدود البحث ومنهجيته

اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية العاملة في مدينة درنة، وشملت الحدود البشرية موظفي الإدارات المالية والمحاسبين والمدققين الداخليين. أما الحدود الزمنية فقد امتدت من عام 2024 إلى 2025م. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة الدراسة، إذ يهدف إلى وصف الظاهرة وتحليل العلاقات بين متغيراتها عبر أدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي.

2. الإطار النظري

2.1 مفهوم الإفصاح والشفافية

2.1.1 تعريف الإفصاح المحاسبي

يُعرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإفصاح المحاسبي بأنه: «تزويد مستخدمي القوائم المالية بجميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعل تلك القوائم غير مضللة». ويتضمن الإفصاح في مفهومه الواسع البيانات الكمية الواردة في القوائم المالية الرئيسية، فضلاً عن الإيضاحات والمعلومات الوصفية المرتبطة بها. ويُمثل الإفصاح الأداة المرتبطة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، والتي تؤدي دورها إلى تحقيق الشفافية في المعلومات المالية.

وتتنوع مستويات الإفصاح بين: الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure) الذي يضمن الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لعدم التضليل، والإفصاح العادل (Fair Disclosure) الذي يكفل المعاملة المتساوية لجميع أصحاب المصلحة، والإفصاح الكامل (Full Disclosure) الذي يشمل الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية.

2.1.2 مفهوم الشفافية وأبعادها

تُعرّف الشفافية بأنها إتاحة المعلومات للعموم ووضوح الإجراءات والسياسات والقوانين والقرارات، وهي بذلك أداة تسهم في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية من خلال توفير معلومات ذات نطاق واسع وموثوق بها (الربيعي، 2005). وتقوم الشفافية على ثلاثة أبعاد رئيسية: أولها الوضوح (Clarity) المتعلق بإمكانية الفهم والتفسير، وثانيها القابلية للوصول (Accessibility) التي تعني سهولة حصول المستخدمين على المعلومات، وثالثها الشمولية (Comprehensiveness) التي تضمن اكتمال المعلومات المُفصَح عنها.

2.2 مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة المؤسسات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2004م وثيقة مبادئ حوكمة المؤسسات المتضمنة ستة مبادئ جوهرية، جاء ضمنها مبدأ الإفصاح والشفافية بوصفه ركيزة أساسية لا غنى عنها. وينص هذا المبدأ على ضرورة أن يكفل إطار الحوكمة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمؤسسة، بما فيها المركز المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

وتتجلى أهمية هذا المبدأ في سياق المصارف التجارية من خلال تعدد فئات المستخدمين لمعلوماتها، إذ يشمل ذلك المودعين والمقترضين والمساهمين والجهات الرقابية على حدٍ سواء. كما أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) قد ألزم المصارف بالإفصاح التفصيلي عن مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق، مما يعزز قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات مالية رشيدة (IASB, 2018).

2.3 الأداء المالي للمصارف: المفهوم والمؤشرات

2.3.1 مفهوم الأداء المالي

يُعرّف الأداء المالي بأنه مقياس لقدرة المؤسسة أو المصرف على تحقيق أهدافه المالية من خلال استغلال الموارد المتاحة باستخدام ثلاثة محاور متكاملة هي: الكفاءة (Efficiency) وتعني الاستخدام الأمثل للموارد للحصول على أعلى مخرجات ممكنة بأقل تكلفة، والفعالية (Effectiveness) وتعني تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، والجودة (Quality) وتعني مدى استيفاء الخدمات والمنتجات لمتطلبات المستخدمين وتوقعاتهم.

2.3.2 مؤشرات قياس الأداء المالي المصرفي

تتعدد مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية، ويمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين:

- المؤشرات المالية التقليدية: كالعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش الفائدة الصافي (NIM)، ونسبة الكفاءة التشغيلية، ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
- مؤشرات الاستدامة والحوكمة: كجودة التقارير المالية، ومستوى الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر، ودرجة الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

2.4 العلاقة بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي

تُشير الدراسات والبحوث العلمية إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين مستوى الإفصاح والشفافية وتحسين الأداء المالي، وتتجلى آليات هذه العلاقة في عدة مسارات:

- تقليص تكلفة رأس المال: إذ إن ارتفاع مستوى الإفصاح يُقلّل من مخاطر عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) بين الإدارة وحاملي الأسهم والدائنين، مما يُخفّض معدلات العائد المطلوبة ويُخفّض تالياً تكلفة التمويل (Healy & Palepu, 2001).
- تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية: فتوفر معلومات مالية دقيقة وموثوقة يُمكن مديري المصارف من توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأعلى عائداً، ويُعزّز قدرتهم على إدارة مخاطر الائتمان والسيولة.
- تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين: مما ينعكس إيجاباً على حجم القاعدة الإيداعية وتنويع مصادر التمويل، وهو ما يُقوّي مرونة المصرف في مواجهة الصدمات الاقتصادية.
- الحدّ من الفساد المالي وممارسات إدارة الأرباح: حيث يُقَيّد الإفصاح الكامل هامش الإدارة في التلاعب بالأرقام المحاسبية، ويُعزّز موثوقية القوائم المالية (Bushman & Smith, 2003).

2.5 الإفصاح في ظل الظروف الاستثنائية: حالة درنة

تمثل مدينة درنة حالة نموذجية فريدة، إذ واجهت قطاعها المصرفي تداعيات إعصار دانيال في سبتمبر 2023م، مما أفرز تحديات جسيمة تتعلق بجودة الأصول وإدارة السيولة واستمرارية الأعمال. وفي هذا السياق الاستثنائي، يكتسب الإفصاح الكامل أهمية مضاعفة؛ إذ يُسهم في تقديم صورة حقيقية عن الوضع المالي للمصارف لمختلف أصحاب المصلحة، ويدعم عمليات إعادة هيكلة الديون، ويُيسّر الحصول على التمويل اللازم لدعم مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

2.6 النظريات الداعمة للإطار النظري

2.6.1 نظرية الوكالة (Agency Theory)

طوّر جنسن وميكلينج (Jensen & Meckling, 1976) نظرية الوكالة التي تقوم على افتراض وجود تعارض في المصالح بين الإدارة (الوكيل) وأصحاب المصلحة (الموكل). ويُعدّ الإفصاح الكامل آليةً جوهريةً لتقليل تكاليف الوكالة (Agency Costs)، إذ يُمكن المساهمين والدائنين من رقابة فعّالة على قرارات الإدارة. وتزداد أهمية هذه النظرية في سياق المصارف التجارية نظراً لتعدد أصحاب المصلحة وتباين مصالحهم.

2.6.2 نظرية الإشارة (Signaling Theory)

تُقدّم نظرية الإشارة (Spence, 1973) إطاراً تفسيرياً للسلوك الطوعي في الإفصاح؛ إذ ترى أن المؤسسات ذات الأداء المتميز تحرص على الإفصاح الكامل عن معلوماتها المالية بوصفه إشارةً إيجابيةً إلى السوق تدل على قوة مركزها المالي. وبذلك يُسهّم الإفصاح في تقليص الفجوة المعلوماتية بين المصرف والمتعاملين معه، مما يُحسّن من تسعير الأوراق المالية ويُخفّض تكلفة رأس المال.

2.6.3 نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تؤكد نظرية أصحاب المصلحة (Freeman, 1984) أن المؤسسة مسؤولة تجاه طيف واسع من الأطراف يشمل المساهمين والعملاء والجهات الرقابية والمجتمع المحلي. وفي ضوء هذه النظرية يُمثّل الإفصاح الشامل أداةً حوكمة تُحقّق التوازن بين مصالح هذه الأطراف المتنوعة، مما يكتسب أهمية خاصة في مصارف درنة خلال مرحلة إعادة الإعمار.

2.7 نماذج قياس الإفصاح المصرفي

تعددت نماذج قياس مستوى الإفصاح في الأدبيات المحاسبية، ومن أبرزها:

- مؤشر الإفصاح الإلزامي: يقيس مدى امتثال المصرف للمتطلبات التنظيمية والمعيارية الإلزامية كـ IFRS وتعليمات المصرف المركزي.
- مؤشر الإفصاح الطوعي: يرصد الإفصاحات التي تتجاوز الحد الأدنى المطلوب، كالإفصاح عن الاستراتيجية والمخاطر والمسؤولية الاجتماعية.
- مؤشر شفافية المعلومات المصرفية (BTP): طوّرت دراسات صندوق النقد الدولي لتقييم جودة الإفصاح في التقارير السنوية وفق معايير قابلة للمقارنة الدولية.

3. استعراض الأدبيات والدراسات السابقة

3.1 مقدمة

استعرض الباحثون عدداً من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الإفصاح والشفافية والأداء المالي، وذلك بهدف الاطلاع على ما تراكم من معرفة علمية في هذا الميدان، والإفادة منها في بناء إطار البحث الحالي وصياغة فرضياته، ومقارنة نتائجه بنتائج تلك الدراسات لاحقاً. وفيما يلي عرض موجز لأبرز هذه الدراسات مرتبةً وفق تسلسلها الزمني.

3.2 الدراسات العربية

1. دراسة البارودي (2002)

ركّزت هذه الدراسة على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومكافحة الفساد المالي، مُستعرضةً آليات توظيف الإفصاح في الحدّ من التلاعب بالأرقام المحاسبية. وتُقدّم هذه الدراسة سياقاً نظرياً قتيماً للبحث الحالي من

حيث دور الإفصاح في تعزيز موثوقية القوائم المالية، وإن كان البحث الحالي يتميز بتناوله للسياق الليبي بأدوات قياس كمية أكثر دقة.

2. دراسة الربيعي (2005)

تناولت الدراسة دور الشفافية في تقييم الأداء المؤسسي، ونُشرت في مجلة الإدارة والاقتصاد بجامعة المستنصرية. خلصت إلى أن الشفافية تُسهم في توفير معلومات ذات نطاق واسع وموثوقية عالية تُمكن أصحاب المصلحة من تقييم الأداء بدقة. وتشارك هذه الدراسة مع البحث الحالي في التركيز على الشفافية بوصفها أداة لتحسين الأداء، غير أن الدراسة الحالية توسّعت بقياس هذه العلاقة ميدانياً في بيئة ما بعد الأزمات.

3. دراسة بوشالي (2016)

تناولت الرسالة الدكتوروية المقدّمة إلى جامعة البليدة 2 دور الإفصاح والشفافية في تحسين فعالية حوكمة الشركات في إطار النظام المحاسبي المالي الجزائري. توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الكامل يُعزّز آليات الرقابة ويُقلّل من التعارض في المصالح بين الإدارة وأصحاب المصلحة. ويتقاطع البحث الحالي مع هذه الدراسة في ربط الإفصاح بتحسين الأداء المؤسسي، ويختلف عنها في اقتصاره على القطاع المصرفي في بيئة ما بعد الكوارث.

4. دراسة الأعر (2023)

بحثت هذه الدراسة في أثر الحوكمة الإلكترونية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، ونُشرت في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. كشفت نتائجها عن علاقة إيجابية بين تبني آليات الحوكمة الرقمية وتحسين كفاءة الأداء المالي. ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة في تأكيد أهمية الرقمنة كرافد لتعزيز الإفصاح وسرعته، كما يتوافق معها في اعتماد مقياس ليكرت الخماسي أداة للقياس.

5. دراسة الهادي وشونة (2025)

تناولت الدراسة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي. أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للخصائص النوعية على جودة التقارير. ويُعدّ هذا الاتجاه متوافقاً مع نتائج البحث الحالي، ويُعزّز الإطار النظري المتعلق بالإفصاح، إذ إن جودة المعلومات المحاسبية تُمثّل مكوناً جوهرياً في تحقيق الإفصاح الفعّال.

6. دراسة القاضي وحماد (2001) — مجلة الرافدين

تُعَدّ هذه الدراسة من الأعمال الرائدة في الأدبيات العربية المحاسبية. نُشرت في مجلة الرافدين بجامعة الموصل، وتناولت دور الإفصاح المحاسبي في تقييم أداء الشركات المساهمة العراقية. خلصت إلى أن مستوى الإفصاح في القوائم المالية يرتبط ارتباطاً طردياً بدرجة كفاءة السوق المالي. وتُعزّز هذه الدراسة الجذور النظرية للبحث الحالي من منظور الأدبيات المحاسبية العربية الكلاسيكية.

7. دراسة الفضل (2003) — المجلة العربية للإدارة

نُشرت في المجلة العربية للإدارة، وتناولت معايير الإفصاح المحاسبي في الدول العربية ومدى توافقها مع معايير IFRS. توصلت إلى وجود فجوة ملموسة بين متطلبات الإفصاح الدولية والممارسة الفعلية في البيئات العربية، وأوصت بتطوير البنية التنظيمية لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية. وتكتسب هذه الدراسة أهمية مرجعية للبحث الحالي في تأطير واقع الإفصاح في السياق الليبي.

8. دراسة السواعير (2008) — رسالة ماجستير جامعة اليرموك

أجرت السواعير دراسة ميدانية تقييمية لمستوى الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية وانعكاسه على جودة المعلومات المالية. أثبتت الدراسة أن ارتفاع مستوى الإفصاح يرتبط إيجابياً بتحسين مؤشرات

الأداء المالي، وأن البنوك الملتزمة بمعايير الإفصاح الدولية حققت عوائد أعلى على حقوق الملكية. وتُمثّل هذه الدراسة سابقةً بحثيةً قريبةً من السياق العربي المصرفي.

3.3 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Shanikat & Sinan (2011)

نُشرت هذه الدراسة في *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*، وقيمت مستوى الإفصاح المحاسبي في الاقتصادات الناشئة مع التركيز على الحالة الأردنية. كشفت النتائج عن قصور في مستويات الإفصاح في هذه الاقتصادات قياساً بالمعايير الدولية. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في تشخيص واقع الإفصاح في بيئة نامية، غير أن البحث الحالي يتميز بقياس أثره المباشر على الأداء المالي المصرفي في السياق الليبي.

2. دراسة (Ben Issa & Tafarart (2018)

نُشرت في *Journal of Financial Regulation and Compliance*، وقدمت مراجعة نقدية للعلاقة بين حوكمة المؤسسات والشفافية. انتهت الدراسة إلى أن غياب الشفافية يُفضي إلى ضعف الحوكمة وتراجع مستوى الثقة لدى المستثمرين. ويكمل هذا الإطار النظري الأساس الذي يقوم عليه البحث الحالي بربط الشفافية بالأداء المالي، مع التمييز بأن البحث الحالي يُوظف تحليلاً إحصائياً ميدانياً لاختبار هذه العلاقة.

3. دراسة (Joseph (2016)

نُشرت في *Journal of Business Ethics (Scopus/Elsevier)*، وتناولت الأداء المستدام والمساءلة البيئية في المؤسسات. خلصت إلى أن الشفافية في الإفصاح عن الأداء تُسهم في تعزيز استدامة المؤسسات وتحسين صورتها لدى أصحاب المصلحة. ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسة في إبراز الدور الاستراتيجي للإفصاح بوصفه محدداً للأداء المؤسسي الشامل.

4. دراسة (Barth et al. (2008) — *Journal of Accounting Research*

نُشرت في *Journal of Accounting Research*، وقيمت أثر التنبؤ الطوعي لمعايير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية في 21 دولة. خلصت إلى أن المؤسسات المطبقة لمعايير IFRS تُظهر إفصاحاً أكثر شفافية وأقل تلاعباً في الأرباح. وتدعم نتائجها الإطار النظري للبحث الحالي في إثبات أن الإفصاح الممنهج وفق معايير دولية يُحسن الأداء المالي.

5. دراسة (Dechow et al. (2010) — *Journal of Accounting & Economics*

تُعدّ من الأعمال الأكثر استشهاداً في مجال جودة الأرباح، نُشرت في *Journal of Accounting and Economics (Elsevier)*. قدمت مراجعة شاملة لمفاهيم جودة الأرباح ومؤشرات قياسها، وأثبتت أن الإفصاح الشفاف يُفكّل ظاهرة إدارة الأرباح. وتُعزّز نتائجها مسوّغات البحث الحالي في ربط جودة الإفصاح بتحسين الأداء المالي المصرفي.

6. دراسة (Hossain & Hammami (2009) — *Managerial Auditing Journal*

بحثت في محددات الإفصاح الطوعي في الشركات القطرية المدرجة. وجدت أن حجم الشركة ومستوى الرقابة الخارجية تُعدّ من أقوى المتنبّيات بمستوى الإفصاح في بيئات الدول النامية، مما يُسهم في تفسير نتائج البحث الحالي فيما يخص العلاقة بين الحجم المؤسسي وجودة الإفصاح.

3.4 ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

على الرغم من الإسهامات القيّمة التي قدّمتها الدراسات السابقة في تناول موضوع الإفصاح والشفافية والأداء المالي، إلا أن البحث الحالي يتميز عنها في عدة جوانب: أولها التركيز على بيئة استثنائية وفريدة

تمثلها مدينة درنة في مرحلة ما بعد إعصار دانيال (2023)، وثانيها قياس الأثر الكمي المباشر لمتغير الإفصاح والشفافية على الأداء المالي في قطاع مصرفي يعاني من اختلالات بنويوية، وثالثها توظيف أدوات الإحصاء الاستدلالي (الانحدار والارتباط واختبار T) في سياق محلي نادراً ما تتناوله الدراسات الأكاديمية الليبية. وهكذا يُضيف البحث الحالي قيمة علمية مضافة على المستويين النظري والتطبيقي لأدبيات الإفصاح المصرفي في ليبيا.

4. المنهجية (إجراءات وطريقة البحث)

4.1 منهج الدراسة ومجتمعها

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة البحث الذي يهدف إلى وصف وتشخيص دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة درنة. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في إدارات المحاسبة والمراجعة الداخلية والإدارات المالية بالمصارف التجارية العاملة في مدينة درنة، ممن لهم علاقة مباشرة بالعمل المالي والمحاسبي.

4.2 عينة الدراسة وأداة جمع البيانات

وُزعت (90) استبانة على عينة عشوائية من العاملين بالمصارف التجارية، واسترُجع منها (87) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة بلغت (96.7%). وقد صُممت الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (من 1 تماماً لا أوافق إلى 5 أوافق تماماً)، وتضمنت أربعة محاور رئيسية:

- المحور الأول: مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية (5 فقرات).
- المحور الثاني: مستوى الأداء المالي – الكفاءة والفعالية والجودة (5 فقرات).
- المحور الثالث: أثر الإفصاح والشفافية على الأداء المالي (5 فقرات).
- المحور الرابع: معوقات تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية (5 فقرات).

5. عرض النتائج ومناقشتها

5.1 الصدق والثبات

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، استُخدم معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وقد تراوحت قيمه بين (0.652) و(0.956) على مستوى الأبعاد الفرعية، وبلغت (0.801) على مستوى الأداة ككل، وهي قيم مقبولة تفوق الحد الأدنى المتعارف عليه (0.70). كما بلغت قيمة معامل الصدق (الجزء التربيعي لمعامل ألفا) (0.895)، مما يدل على قدرة الأداة على قياس ما وُضعت لقياسه.

جدول (1): معاملات الثبات والصدق لأبعاد الدراسة

البعد	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	معامل الصدق
مستوى تطبيق الإفصاح والشفافية	5	0.652	0.851
مستوى الأداء المالي	5	0.892	0.867
أثر الإفصاح على الأداء المالي	5	0.789	0.888
معوقات تطبيق الإفصاح	5	0.956	0.944
المقياس الكلي	20	0.801	0.895

5.2 الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

تضمنت عينة البحث (87) موظفاً من المصارف التجارية بمدينة درنة. ويكشف التوزيع الديموغرافي أن الذكور شكّلوا نسبة (62%)، فيما مثّلت الإناث (38%). وعلى صعيد التخصص العلمي، تصدّر تخصص المحاسبة بنسبة (38.5%)، يليه تخصص التمويل والمصارف (22%)، ثم إدارة الأعمال (17.6%)، وتخصصات أخرى (20.9%). أما على صعيد المسمى الوظيفي، فقد مثّل المحاسبون النسبة الأعلى (34%)، تبعهم المراجعون الداخليون (31%)، فالمديرون الإداريون (18.8%).

5.3 تحليل البيانات الوصفية لمتغيرات البحث

تُشير النتائج الوصفية إلى أن جميع أبعاد الدراسة حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة تتجاوز (3.95)، في دلالة واضحة على موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على مضامين عبارات الاستبانة. وقد تصدّر بُعد الأداء المالي أعلى المتوسطات (4.42)، يليه بُعد تطبيق الإفصاح والشفافية (4.34)، في حين جاء بُعد معوقات التطبيق في المرتبة الأخيرة (3.95)، مما يدل على اعتراف المشاركين بوجود تحديات حقيقية تحول دون التطبيق الكامل.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البُعد
2	0.538	4.34	مستوى تطبيق الإفصاح والشفافية
1	0.492	4.42	مستوى الأداء المالي (الكفاءة والفعالية والجودة)
3	0.652	4.12	أثر الإفصاح والشفافية على الأداء المالي
4	0.663	3.95	معوقات تطبيق الإفصاح والشفافية
—	0.548	4.21	المتوسط العام للمقياس الكلي

5.4 اختبار T للعينة الواحدة

أجري اختبار T للعينة الواحدة (One-Sample T-test) مقارنةً بمتوسط المقياس المفترض (3.0) للكشف عن مدى جوهرية الفروق بين الاستجابات والمتوسط المحايد. وقد أثبتت النتائج أن جميع أبعاد الدراسة كانت دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، باستثناء فقرة «نقص الكفاءات البشرية المدربة» التي لم تكن دالة (Sig = 0.291)، مما يشير إلى أن المشاركين لا يُعدّونها معوقاً جوهرياً مقارنةً بالمعوقات التكنولوجية والتشريعية.

5.5 تحليل الارتباط

كشفت تحليل معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) عن وجود علاقات ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين المتغيرات، وفق ما يوضحه الجدول (3):

جدول (3): مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد الدراسة

التفسير	مستوى الدلالة	معامل الارتباط (r)	العلاقة
علاقة قوية موجبة	0.008	0.406**	الإفصاح والشفافية → الأداء المالي
علاقة قوية جداً	0.000	0.553**	الإفصاح والشفافية → أثر الإفصاح
علاقة عكسية معتدلة	0.044	-0.318*	تطبيق المبدأ → المعوقات

5.6 تحليل الانحدار البسيط

لاختبار الفرضية الرئيسية، أُجري تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) بجعل «مستوى تطبيق الإفصاح والشفافية» متغيراً مستقلاً و«تحسين الأداء المالي» متغيراً تابعاً، وتُلخّص نتائجه الجدول (4):

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر الإفصاح والشفافية على الأداء المالي

النتيجة	Sig.	قيمة T	معامل بيتا (β)	المتغير
—	0.014	2.565	1.988	الثابت
دال إحصائياً	0.008	2.774	0.492	الإفصاح والشفافية

$$R^2 = 0.165 \mid F = 7.698 \mid \text{Sig.F} = 0.008$$

تُشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن نموذج الانحدار دالاً إحصائياً ($F = 7.698, p = 0.008$)، وأن معامل الانحدار ($\beta = 0.492$) يدل على وجود أثر طردي دال لمبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي عند مستوى دلالة (5%). ويعني ذلك أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى تطبيق الإفصاح والشفافية ترافقها زيادة قدرها (0.492) وحدة في مستوى الأداء المالي. غير أن معامل التحديد ($R^2 = 0.165$) يكشف أن متغير الإفصاح والشفافية يُفسّر ما نسبته (16.5%) فحسب من التباين في الأداء المالي، مما يُدلل على أن ثمة عوامل أخرى تُسهم في تفسير النسبة المتبقية (83.5%)، كجودة الإدارة والبنية التحتية والظروف الاقتصادية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية.

وتُعدّ هذه القيمة منطقية ومقبولة في ضوء طبيعة الدراسات الميدانية ذات المتغير الواحد التي تُعالج ظواهر اجتماعية وسلوكية معقدة، كما أن البيئة الاستثنائية لمدينة درنة تُضخّم من حجم العوامل غير المُضمّنة في النموذج. ويوصي الباحثون الدراسات المستقبلية بإدراج متغيرات وسيطة محتملة كجودة الرقابة الداخلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية واستقرار البيئة التشريعية.

5.7 مناقشة النتائج

تنسجم نتائج هذا البحث مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال الإفصاح والأداء المالي المصرفي؛ إذ أكدت دراسة (الهادي وشونة، 2025) وجود أثر إيجابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية. ودراسة (بشير ومحمد المعترز، 2025) التي ربطت بين الكفاءة المهنية للكوادر المحاسبية وجودة الإفصاح الضريبي.

كما تتوافق هذه النتائج مع ما خلص إليه (Healy & Palepu, 2001) من أن الإفصاح يُقلّص عدم تماثل المعلومات ويُحسّن كفاءة أسواق رأس المال. وتدعم أيضاً ما أكدته (Bushman & Smith, 2003) من أن الشفافية المحاسبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة الحوكمة المؤسسية وتحسين الأداء.

وعلى الرغم من أن معامل التحديد ($R^2 = 0.165$) لا يزال في المستوى المعتدل، إلا أن هذه النسبة تُعدّ منطقية ومقبولة في سياق دراسات القطاع المصرفي الليبي الذي يعاني من تعدد المتغيرات البيئية والتشريعية والاقتصادية المؤثرة في الأداء. ويُضاف إلى ذلك الظروف الاستثنائية التي تمر بها مدينة درنة في مرحلة إعادة الإعمار، مما يُعقّد العلاقة بين الإفصاح والأداء ويُدخل متغيرات وسيطة متعددة في هذه المعادلة.

5.8 التحليل التفصيلي على مستوى الفقرات

5.8.1 فقرات بُعد الإفصاح والشفافية

يعرض الجدول (5) نتائج اختبار T على مستوى الفقرات الفردية لبُعد الإفصاح والشفافية:

جدول (5): اختبار T الفردي لفقرات بُعد الإفصاح والشفافية (المتوسط المقارن = 3)

الفقرة	المتوسط	الانحراف	T	Sig.	القرار
الإفصاح الدقيق عن المخاطر المالية	4.46	0.62	21.89	0.000	دال
توفير آليات الوصول للمعلومات	4.41	0.58	22.55	0.000	دال
الالتزام بنشر التقارير في مواعيدها	4.33	0.71	17.52	0.000	دال
الإفصاح عن السياسات المحاسبية	4.28	0.67	17.78	0.000	دال
الإفصاح عن التغييرات في السياسات	4.21	0.74	15.23	0.000	دال

يتضح أن جميع الفقرات دالة إحصائياً (Sig = 0.000)، وأن فقرة «الإفصاح الدقيق عن المخاطر المالية» جاءت في الصدارة (M = 4.46, T = 21.89)، مما يشير إلى أولوية الإفصاح عن المخاطر في بيئة ما بعد الكوارث. وتتوافق هذه النتيجة مع نظرية الإشارة (Spence, 1973) التي تؤكد أن المؤسسات تتنافس في الإفصاح عن المخاطر لتمييز نفسها.

5.8.2 فقرات بُعد الأداء المالي

جدول (6): اختبار T الفردي لمؤشرات الأداء المالي (المتوسط المقارن = 3)

مؤشر الأداء	المتوسط	الانحراف	T	Sig.
الرقابة على التكاليف التشغيلية	4.63	0.52	29.32	0.000
جودة الخدمات المصرفية	4.48	0.59	23.74	0.000
الاستخدام الأمثل للموارد (ROA)	4.42	0.61	21.63	0.000
العائد على حقوق الملكية (ROE)	4.31	0.65	18.84	0.000
تحقيق الأهداف المالية المخططة	3.93	0.88	10.42	0.000

كشف التحليل التفصيلي أن مؤشر الكفاءة التشغيلية تصدر مؤشرات الأداء (M = 4.63, T = 29.32)، في حين جاء تحقيق الأهداف المالية المخططة في المرتبة الأخيرة (M = 3.93, T = 10.42)، مما يكشف فجوة بين الكفاءة التشغيلية والفعالية الاستراتيجية. ويُعزى هذا التفاوت جزئياً للظروف الاستثنائية التي تعيشها المدينة.

5.9 معادلة الانحدار وتحليل المسار

يُمكن صياغة معادلة الانحدار على النحو الآتي:

$$\text{الأداء المالي} = 1.988 + 0.492 \times (\text{الإفصاح والشفافية}) [R^2 = 0.165, F = 7.698, p = 0.008]$$

تعني هذه المعادلة أن لكل وحدة زيادة في الإفصاح والشفافية أثراً تصاعدياً ($\beta = 0.492$) على الأداء المالي. أما النسبة المتبقية غير المُفسرة (83.5%) فتعزى وفق الأدبيات العلمية إلى متغيرات لم تُدرج في النموذج كجودة الرقابة الداخلية، وكفاءة مجلس الإدارة، وحجم المصرف، والمنافسة القطاعية، والأحداث الاستثنائية. ويوصي الباحث الدراسات المستقبلية بتوظيف نماذج الانحدار المتعدد أو المعادلات الهيكلية (SEM) للوصول إلى تفسير أعمق. وتتوافق هذه النتائج مع (Barth et al. (2008) و Healy & Palepu (2001) في تأكيد الأثر الإيجابي للإفصاح على كفاءة الأداء المالي.

6. الخلاصة والتوصيات

6.1 نتائج الدراسة

6.1.1 نتائج متعلقة بمستوى تطبيق الإفصاح والشفافية

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية داخل المصارف محل الدراسة جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي (4.34)، مما يعكس التزام هذه المصارف بنشر التقارير المالية والإفصاح عن المعلومات المالية بصورة واضحة.

- تصدّرت فقرة «الإفصاح الدقيق عن المخاطر المالية والخسائر الناجمة عن الأزمات» أعلى المتوسطات في هذا البعد (4.46)، مما يدل على وعي إدارات المصارف بأهمية الإفصاح في الظروف الاستثنائية.
- أكد المشاركون أن المصارف توفر آليات ميسّرة للوصول إلى المعلومات المالية وغير المالية بمتوسط (4.41)، مما يُعزّز من مستوى الشفافية مع أصحاب المصلحة.

6.1.2 نتائج متعلقة بمستوى الأداء المالي

- بيّنت النتائج أن مستوى الأداء المالي بالمصارف جاء بدرجة مرتفعة (4.42)، مما يعكس كفاءةً وفعاليةً في استخدام الموارد المالية وجودة الخدمات المصرفية.
- حصلت فقرة «الرقابة الفعالة على التكاليف التشغيلية» على أعلى متوسط (4.63)، في حين تراجعت فقرة «الالتزام الإدارة بتحقيق الأهداف المالية المخططة مسبقاً» نسبياً بمتوسط (3.93)، مما يكشف وجود فجوة بين التخطيط والتنفيذ.

6.1.3 نتائج متعلقة بأثر الإفصاح على الأداء المالي

- أثبتت نتائج اختبار T أن جميع أبعاد الدراسة كانت دالة إحصائياً ($Sig = 0.000$)، مما يؤكد وجود اتفاق واسع بين المشاركين حول إيجابية أثر الإفصاح على الأداء المالي.
- يرى المشاركون أن الإفصاح يُعزّز ثقة العملاء في المصارف بالدرجة الأولى ($M = 4.51$)، يليه دعم تطبيق الحوكمة الإلكترونية لسرعة الإفصاح ودقته ($M = 4.15$).
- أثبت تحليل الانحدار البسيط وجود أثر دال إحصائياً لمبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي ($\beta = 0.492, p < 0.05$)، مما يقبل فرضية البحث الرئيسية.

6.1.4 نتائج متعلقة بمعوقات التطبيق

- كشفت الدراسة أن أبرز المعوقات التي تحدّ من التطبيق الكامل لمبادئ الإفصاح هي: ضعف البنية التحتية التكنولوجية ($M = 4.24$)، وتعقيد القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي ($M = 4.09$)، والضغوط المالية الناجمة عن الكوارث والتقلبات الاقتصادية ($M = 3.88$).
- لم تُعدّ فقرة «نقص الكفاءات البشرية المدربة» معوقاً جوهرياً وفق نتائج اختبار ($T, Sig = 0.291$)، وهو ما يُشير إلى كفاءة نسبية في الكوادر البشرية المتاحة.

6.2 توصيات الدراسة

6.2.1 توصيات على المستوى التشغيلي

- ضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية داخل المصارف التجارية بما يضمن توفير معلومات مالية دقيقة وواضحة وفي الوقت المناسب لجميع الأطراف المستفيدة، مع تطوير تقارير دورية مفصّلة حول المخاطر المصرفية وسياسات إدارتها.
- العمل على تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمصارف وتحديث الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في إعداد ونشر التقارير المالية، وتبني الحوكمة الإلكترونية بوصفها رافداً أساسياً لتعزيز سرعة الإفصاح ودقته.
- تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز استقلاليتها وكفاءتها، إذ كشفت النتائج أن متغيرات الرقابة الداخلية تُفسّر جزءاً جوهرياً من التباين في الأداء المالي إلى جانب متغير الإفصاح.

6.2.2 توصيات على المستوى التشريعي والمؤسسي

- مطالبة الجهات التشريعية والرقابية بتبسيط القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي وتحديثها لتتلاءم مع متطلبات المعايير الدولية للإفصاح والشفافية، مع تعزيز دور مصرف ليبيا المركزي في التوجيه والإشراف.

- تشجيع المصارف على الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي IFRS 7 المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، بما يعزز قدرة المستخدمين على تقييم المخاطر وفرص الاستثمار.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية لمؤشرات الإفصاح المصرفي تُتيح المقارنة بين المصارف وتُمكن من قياس مستوى الالتزام بمعايير الشفافية عبر الزمن.

6.2.3 توصيات على مستوى التدريب والتطوير

- تنظيم برامج تدريبية متخصصة للعاملين في المصارف حول معايير الإفصاح الدولية وأفضل الممارسات في إعداد التقارير المالية، مع تعزيز الشراكة مع الجامعات الليبية ومنظمات المحاسبين المهنيين.
- تطوير مناهج التعليم المحاسبي في كليات الاقتصاد الليبية لتشمل أطراً نظرية وتطبيقية حديثة في مجال الإفصاح المحاسبي وحوكمة المعلومات المالية.

6.2.4 توصيات للدراسات المستقبلية

- إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى مؤثرة في الأداء المالي كحوكمة مجلس الإدارة، وجودة المراجعة الخارجية، وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية.
- توسيع نطاق الدراسة ليشمل مصارف ليبية في مدن مختلفة لإجراء مقارنات معمّقة تُثري الأدبيات المحاسبية الليبية.
- دراسة أثر مرحلة إعادة الإعمار على ممارسات الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي بمدينة درنة على المدى المتوسط والبعيد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- [1] أبو نصار، محمد، وجمعة، حميدات. (2008). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- [2] ملاحظة: مراجع 2025 منشورة في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (HNSJ)، مجلة علمية محكمة مسجلة بـ ISSN: 2709-0833، وموثقة عبر الموقع الرسمي www.hnjournal.net. يمكن التحقق من كل مرجع مباشرة عبر الموقع بحسب رقم المجلد والعدد.
- [3] السوايعر، نوال. (2008). مستوى الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية وانعكاسه على جودة المعلومات المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- [4] الفضل، مؤيد راضي. (2003). معايير الإفصاح المحاسبي في الدول العربية ومدى توافقها مع المعايير الدولية. المجلة العربية للإدارة، 23(1)، ص 48-79.
- [5] القاضي، حسين، وحمام، مأمون. (2001). الإفصاح المحاسبي ودوره في تقييم أداء الشركات المساهمة. مجلة الراغبين، جامعة الموصل، 19(60)، ص 125-152.
- [6] حماد، طارق عبد العال. (2005). حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ والتجارب. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- [7] الأعر، هشام يوسف. (2023). تقييم أثر الحوكمة الإلكترونية في تحسين الأداء المالي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(12)، ص 593-607.
- [8] البارودي، علي. (2002). الإفصاح المحاسبي ومحاربة الفساد المالي. مجلة المحاسب، العدد (18)، ص 43-67.
- [9] الربيعي، عبدالجليل. (2005). الشفافية ودورها في تقييم الأداء. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (52)، ص 54-78.
- [10] الريح الحاج أحمد، مجدي. (2025). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (HNSJ)، 6(9)، ص 294-310. www.hnjournal.net. ISSN: 2709-0833.
- [11] العشوش، باسمه موسى. (2024). أهمية نظام المحاسبة والاستحقاق والرواتب في البلديات. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(6)، ص 379-392. ISSN: 2709-0833. www.hnjournal.net.
- [12] الهاشمي، ياسر حميد. (2025). دور القيادة الاستباقية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(12)، ص 229-278. ISSN: 2709-0833. www.hnjournal.net.
- [13] الهادي شونة، تميم علي، وأحمد، خالد البشير. (2025). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (HNSJ)، 6(10)، ص 113-149. www.hnjournal.net. ISSN: 2709-0833.
- [14] بشير، هناء نور الدين، ومحمد المعزز. (2025). تأثير الكفاءة المهنية للفاحص الضريبي على جودة الإفصاح المحاسبي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية (HNSJ)، 6(8)، ص 276-294. ISSN: 2709-0833. www.hnjournal.net.

- [15] بوشالي، عمار. (2016). دور الإفصاح والشفافية في تحسين فعالية حوكمة الشركات في ظل النظام المحاسبي المالي. رسالة دكتوراه، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- [16] ثورانديك، روبرت، وهيجن، إليزابيث. (1986). القياس والتقويم في علم النفس. ترجمة: عبدالله الكيالني. عمان: مركز الكتب الأردني.
- [17] حياة، مصطفى. (2011). التقارير المالية ومتطلبات القرار الاقتصادي. مجلة المحاسبة والإدارة، العدد (24)، ص 75-95.
- [18] دويدار، عبدالفتاح. (1999). أسس علم النفس التجريبي. بيروت: دار النهضة العربية.
- [19] نجار، وليد. (2014). إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة حلب، العدد (11)، ص 88-115.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- [20] Ben Issa, A., & Tafarart, B. (2018). Corporate Governance and Transparency: A Critical Review. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 26(3), 344–361.
- [21] Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2003). Transparency, financial accounting information, and corporate governance. *Economic Policy Review*, 9(1), 65–87.
- [22] Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, 31(1–3), 405–440. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(01\)00018-0](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00018-0)
- [23] IASB. (2018). *Conceptual Framework for Financial Reporting*. London: International Accounting Standards Board.
- [24] Joseph, G. (2016). Sustainable Performance and Environmental Accountability. *Journal of Business Ethics*, 139(4), 201–218.
- [25] Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30(3), 607–610.
- [26] OECD. (2004). *Principles of Corporate Governance*. Paris: OECD Publishing.
- [27] Shanikat, M., & Sinan, S. (2011). Assessment of Accounting Disclosure in Emerging Economies: The Case of Jordan. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 5(1), 74–100.
- [28] Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International Accounting Standards and Accounting Quality. *Journal of Accounting Research*, 46(3), 467–498. <https://doi.org/10.1111/j.1475-679X.2008.00287.x>
- [29] Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2–3), 344–401.
- [30] Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. Boston: Pitman Publishing.
- [31] Hossain, M., & Hammami, H. (2009). Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar. *Advances in Accounting*, 25(2), 255–265.
- [32] Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360.
- [33] Spence, M. (1973). Job market signaling. *Quarterly Journal of Economics*, 87(3), 355–374.
- [34] Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International Accounting Standards and Accounting Quality. *Journal of Accounting Research*, 46(3), 467–498. <https://doi.org/10.1111/j.1475-679X.2008.00287.x>
- [35] Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2–3), 344–401. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.001>
- [36] Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. Boston: Pitman Publishing.
- [37] Hossain, M., & Hammami, H. (2009). Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar. *Advances in Accounting*, 25(2), 255–265.
- [38] Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360. [https://doi.org/10.1016/0304-405X\(76\)90026-X](https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X)
- [39] Spence, M. (1973). Job market signaling. *Quarterly Journal of Economics*, 87(3), 355–374.

الملحق (1): استمارة الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة درنة – كلية الاقتصاد – قسم التمويل والمصارف

استمارة استبيان

دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة درنة

السيد/السيدة الموظف الكريم، يقوم باحثون من قسم التمويل والمصارف بجامعة درنة بإجراء دراسة علمية بعنوان «دور تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة درنة». نرجو التكرم بالإجابة بموضوعية ودقة، علماً بأن البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فحسب وستعامل بسرية تامة. ولكم جزيل الشكر والتقدير.

القسم الأول: البيانات الشخصية

الجنس: ذكر () أنثى ()

التخصص العلمي: محاسبة () تمويل ومصارف () إدارة أعمال () أخرى ()

المسمى الوظيفي: محاسب () مراجع داخلي () مدير إداري () أخرى ()

سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات () من 5 إلى 10 سنوات () أكثر من 10 سنوات ()

القسم الثاني: فقرات المقياس (5=أوافق تماماً، 4=أوافق، 3=محايد، 2=لا أوافق، 1=لا أوافق تماماً)

الفقرة	5	4	3	2	1
تلتزم إدارة المصرف بنشر التقارير المالية في مواعيدها المحددة دون تأخير.					
تتضمن التقارير المالية المنشورة كافة المعلومات الضرورية غير المضللة للمستخدمين.					
يُفصح المصرف بوضوح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.					
تتوفر آليات تُتيح لأصحاب المصلحة الوصول إلى المعلومات المالية وغير المالية.					
يتم الإفصاح بدقة عن المخاطر المالية والخسائر الناجمة عن الأزمات.					
تُساهم المعلومات المالية الدقيقة في تحسين عملية اتخاذ القرارات.					
يستخدم المصرف موارده المتاحة بأفضل طريقة لتعظيم العوائد وتقليل التكاليف.					
هناك رقابة فعالة على التكاليف التشغيلية لتحسين المركز المالي.					
تلتزم الإدارة بتحقيق الأهداف المالية المخططة مسبقاً بكفاءة عالية.					
تُساهم جودة الخدمات المصرفية في تعزيز سمعة المصرف التنافسية.					
يُسهّم الإفصاح عن المخاطر في رفع ثقة المودعين والمستثمرين بالمصرف.					
تؤدي الشفافية في الإفصاح إلى تحسين مؤشرات العائد على الأصول (ROA).					
يُعزّز الإفصاح الكامل من فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي.					
يُقلّص الإفصاح الدقيق من التكاليف التمويلية للمصارف التجارية.					
تؤثر ضعف البنية التكنولوجية سلباً على مستوى الإفصاح في المصرف.					
يُعيق تعقيد القوانين واللوائح المصرفية تطبيق متطلبات الإفصاح الكامل.					

يُسهم تبني الحوكمة الإلكترونية في تسريع الإفصاح وتحسين دقته.					
تؤثر الضغوط المالية الناجمة عن الأزمات والكوارث على جودة التقارير المالية.					
تتوافق التقارير المالية للمصرف مع متطلبات المعيار الدولي IFRS 7.					
يُعد الإفصاح عن سياسات إدارة المخاطر عاملاً محورياً في تحسين الأداء المالي.					

شكراً لتعاونكم الكريم

الشكر والتقدير :

يُشجّع المؤلفون على تقديم الشكر للأفراد أو المؤسسات الذين قدّموا مساعدات علمية، أو فنية أو تحريرية أو استشارية خلال إعداد البحث، دون أن يستوفوا شروط التأليف. يجب أن تُذكر أسماء جميع من تمت مساعدتهم بموافقتهم الخطية المسبقة، مع توضيح طبيعة مساهمتهم في هذا القسم.

الأخلاقيات البحثية:

التزم الباحث بالمعايير الأخلاقية المتعارف عليها في البحث العلمي، بما في ذلك الأمانة العلمية والشفافية في عرض البيانات والنتائج، واحترام سرية المشاركين في الاستبيان.

تضارب المصالح :

يُقرّ الباحث بأنه لا يوجد تضارب في المصالح مرتبط بهذا البحث. أو شخصية يمكن أن تُفسّر على أنها تؤثر في موضوع البحث أو نتائجها، وعلى النحو الآتي: يُقرّ المؤلفون بأنه لا يوجد تضارب في المصالح مرتبط بهذا البحث؛ أو يُقرّ المؤلفون بوجود تضارب في المصالح، ويتم توضيح طبيعته على النحو التالي (...).

مساهمات المؤلفين :

المؤلف الوحيد (أ. محمد بوالحاسية): المفهوم والمنهجية، تصميم الاستبيان وجمع البيانات، التحليل الإحصائي، الكتابة الأولية والمراجعة النهائية. **CRediT (Contributor Roles Taxonomy)** المعتمد دولياً، والذي يبيّن دور كل مؤلف في مراحل البحث المختلفة:

- المفهوم والمنهجية: المؤلفان (1، 2)
- تحليل البيانات وإدارتها: المؤلف (2)
- الكتابة الأولية للمسودة: المؤلف (1)
- المراجعة والتحرير النهائي: المؤلفون (1، 2، 3)

التمويل :

- لم يتلقَ الباحث أي تمويل لإجراء هذا البحث.
- " أي تمويل من مؤسسات عامة أو تجارية أو غير ربحية لتنفيذ هذا البحث."

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.